

أحكام القرآن

باب حق الزوج على المرأة وحق المرأة على الزوج .

قال اﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﻭﻟﻬﻦ ﻣﺜﻞ ﺍﻟﺬﻯ ﻋﻠﻴﻬﻦ ﺑﺎﻟﻤﻌﺮﻭﻑ ﻭﻟﻠﺮﺟﺎﻝ ﻋﻠﻴﻬﻦ ﺩﺭﺟﺔ ﻗﺎﻝ ﺃﺑﻮ ﺑﻜﺮ ﺟﻮﺯﺍﺭ ﺃﺧﺒﺮ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﻓﻲ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﻳﺔ ﺃﻥ ﻟﻜﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻦ ﺍﻟﺰﻭﺟﻴﻦ ﻋﻠﻰ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﺣﻘﺎ ﻭﺇﻥ ﺍﻟﺰﻭﺝ ﻣﺨﺘﺼﺐ ﺑﺤﻖ ﻟﻪ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻟﻴﺲ ﻟﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﻣﺜﻠﻪ ﺑﻘﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻟﻠﺮﺟﺎﻝ ﻋﻠﻴﻬﻦ ﺩﺭﺟﺔ ﻭﻟﻢ ﻳﺒﻴﻦ ﻓﻲ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﻳﺔ ﻣﺎ ﻟﻜﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻋﻠﻰ ﺻﺎﺣﺒﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺤﻖ ﻣﻔﺴﺮﺍ ﻭﻗﺪ ﺑﻴﻨﻪ ﻓﻲ ﻏﻴﺮﻫﺎ ﻭﻋﻠﻰ ﻟﺴﺎﻥ ﺭﺳﻮﻟﻪ ﺻ - ﻓﻤﻤﺎ ﺑﻴﻨﻪ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﻣﻦ ﺣﻖ ﺍﻟﻤﺮﺃﺔ ﻋﻠﻴﻪ ﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻋﺎﺷﺮﻭﻫﻦ ﺑﺎﻟﻤﻌﺮﻭﻑ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺈﻣﺴﺎﻙ ﺑﻤﻌﺮﻭﻑ ﺃﻭ ﺗﺴﺮﻳﺢ ﺑﺈﺤﺴﺎﻥ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﻮﻟﻮﺩ ﻟﻪ ﺭﺯﻗﻬﻦ ﻭﻛﺴﻮﺗﻬﻦ ﺑﺎﻟﻤﻌﺮﻭﻑ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﺍﻟﺮﺟﺎﻝ ﻗﻮﺍﻣﻮﻥ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻨﺴﺌﺎ ﺑﻤﺎ ﻓﻀﻞ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﺑﻌﻀﻬﻢ ﻋﻠﻰ ﺑﻌﻀﻮﺑﻤﺎ ﺃﻧﻔﻘﻮﺍ ﻣﻦ ﺃﻣﻮﺍﻟﻬﻢ ﻭﻛﺎﻧﺖ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻨﻔﻘﺔ ﻣﻦ ﺣﻘﻮﻗﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﺃﺗﻮﺍ ﺍﻟﻨﺴﺌﺎ ﺻﺪﻗﺎﺗﻬﻦ ﻧﺤﻠﺔ ﻓﺠﻌﻞ ﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﺃﻥ ﻳﻮﻓﻴﻬﺎ ﺻﺪﺍﻗﻬﺎ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﺇﻥ ﺃﺭﺩﺗﻢ ﺍﺳﺘﺒﺪﺍﻝ ﺯﻭﺝ ﻣﻜﺎﻥ ﺯﻭﺝ ﻭﺃﺗﻴﺘﻢ ﺇﺣﺪﺍﻫﻨﻘﻨﻄﺎﺭﺍ ﻓﻼ ﺗﺄﺧﺬﻭﺍ ﻣﻨﻪ ﺷﻴﺌﺎ ﻓﺠﻌﻞ ﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﺃﻥ ﻻ ﻳﺄﺧﺬ ﻣﻤﺎ ﺃﻋﻄﺎﻫﺎ ﺷﻴﺌﺎ ﺇﺫﺍ ﺃﺭﺍﺩ ﻓﺮﺍﻗﻬﺎ ﻭﻛﺎﻥ ﺍﻟﻨﺸﻮﺯ ﻣﻦ ﻗﺒﻠﻪ ﺃﻥ ﺫﻛﺮ ﺍﻟﺴﺘﺒﺪﺍﻝ ﻳﺪﻟﻊ ﻋﻠﻰ ﺫﻟﻚ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻟﻦ ﺗﺴﺘﻄﻴﻌﻮﺍ ﺃﻥ ﺗﻌﺪﻟﻮﺍ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﻨﺴﺌﺎ ﻭﻟﻮ ﺣﺮﺼﺘﻢ ﻓﻼ ﺗﻤﻴﻠﻮﺍ ﻛﻞ ﺍﻟﻤﻴﻞ ﻓﺘﺬﺭﻭﻫﺎ ﻛﺎﻟﻤﻌﻠﻘﺔ ﻓﺠﻌﻞ ﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﺗﺮﻙ ﺇﻃﻬﺎﺭ ﺍﻟﻤﻴﻞ ﺇﻟﻰ ﻏﻴﺮﻫﺎ ﻭﻗﺪ ﺩﻟ ﺫﻟﻚ ﻋﻠﻰ ﺃﻥ ﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﺍﻟﻘﺴﻢ ﺑﻴﻨﻬﺎ ﻭﺑﻴﻦ ﺳﺎﺋﺮ ﻧﺴﺌﻬﻲ ﺃﻥ ﻻ ﻳﺘﺮﻙ ﺇﻃﻬﺎﺭ ﺍﻟﻤﻴﻞ ﺇﻟﻰ ﻏﻴﺮﻫﺎ ﻭﻳﺪﻟﻊ ﻋﻠﻴﻪ ﺃﻥ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﻃﺂﻫﺎ ﺑﻘﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺘﺬﺭﻭﻫﺎ ﻛﺎﻟﻤﻌﻠﻘﺔ ﻳﻌﻨﻲ ﻻ ﻓﺎﺭﻏﺔ ﻓﺘﺘﺰﻭﺝ ﻭﻻ ﺫﺍﺕ ﺯﻭﺝ ﺇﺫ ﻟﻢ ﻳﻮﻓﻬﺎ ﺣﻘﻬﺎ ﻣﻦ ﺍﻟﻮﻃﺌﻲ ﻭﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﺃﻥ ﻻ ﻳﻤﺴﻜﻬﺎ ﺿﺮﺍﺭﺍ ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﺗﻘﺪﻡ ﻣﻦ ﺑﻴﺎﻧﻪ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﻻ ﺗﻌﻀﻠﻮﻫﻦ ﺃﻥ ﻳﻨﻜﺤﻦ ﺃﺯﻭﺍﺟﻬﻦ ﺇﺫﺍ ﺗﺮﺍﺿﻮﺍ ﺑﻴﻨﻬﻢ ﺑﺎﻟﻤﻌﺮﻭﻑ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺧﻄﺎﺑﺎ ﻟﻠﺰﻭﺝ ﻓﻬﻮ ﻳﺪﻟﻊ ﻋﻠﻰ ﺃﻥ ﻣﻦ ﺣﻘﻬﺎ ﺇﺫﺍ ﻟﻢ ﻳﻤﻞ ﺇﻟﻴﻬﺎ ﺃﻥ ﻻ ﻳﻌﻀﻠﻬﺎ ﻋﻦ ﻏﻴﺮﻫﻲ ﺑﺘﺮﻙ ﺗﻼﻗﻬﺎ ﻓﻬﺬﻩ ﻛﻠﻬﺎ ﻣﻦ ﺣﻘﻮﻕ ﺍﻟﻤﺮﺃﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺰﻭﺝ ﻭﻗﺪ ﺍﻧﺘﻈﻤﺖ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﻳﺎﺕ ﺇﺗﺒﺎﺗﻬﺎ ﻟﻬﺎ ﻭﻣﻤﺎ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﻣﻦ ﺣﻖ ﺍﻟﺰﻭﺝ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺮﺃﺔ ﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺎﻟﺼﺎﻟﺤﺎﺕ ﻗﺎﻧﺘﺎﺕ ﺣﺎﻓﻈﺎﺕ ﻟﻠﻐﻴﺐ ﺑﻤﺎ ﺣﻔﻆ ﺍﻟﻌﺎﻟﻤﻰ ﻓﻘﻴﻞ ﻓﻴﻪ ﺣﻔﻆ ﻣﺎﺋﺔ ﻓﻲ ﺭﺣﻤﻬﺎ ﻭﻻ ﺗﺤﺘﺎﻝ ﻓﻲ ﺇﺳﻘﺎﻃﻬﻲ ﻭﻳﺤﺘﻤﻞ ﺣﻔﻆ ﻓﺮﺍﺷﻬﺎ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﻳﺤﺘﻤﻞ ﺣﺎﻓﻈﺎﺕ ﻟﻤﺎ ﻓﻲ ﺑﻴﻮﺗﻬﻦ ﻣﻦ ﻣﺎﻝ ﺃﺯﻭﺍﺟﻬﻦ ﻭﻻﻧﻔﺴﻬﻦ ﻭﺟﺎﺋﺰ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻟﻤﺮﺍﺩ ﺟﻤﻴﻊ ﺫﻟﻚ ﻻﺣﺘﻤﺎﻝ ﺍﻟﻠﻔﺰ ﻟﻪ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﺍﻟﺮﺟﺎﻝ ﻗﻮﺍﻣﻮﻥ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻨﺴﺌﺎ ﻗﺪ ﺃﻓﺎﺩ ﺫﻟﻚ ﻟﺰﻭﻣﻬﺎ ﻃﺎﻋﺘﻪ ﺃﻥ ﻭﺻﻔﻪ ﺑﺎﻟﻘﻴﺎﻡ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻳﻘﺘﻀﻲ ﺫﻟﻚ ﻭﻗﺎﻝ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻭﺍﻟﻼﺗﻲ ﺗﺨﺎﻓﻮﻥ ﻧﺸﻮﺯﻫﻦ ﻓﻌﻈﻮﻫﻦ